تطور مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيلين

محمد على صبري البهتيني

الملخص:

شهدت المنطقة العربية تطورات ميلاد سلام محدود حيث وان نسيج خيوط هذة المرحلة تبداء من التسعينات بعد تفكك الأتحاد السوفيتي، وما تبع ذلك من تدعيات على كل الصعيدة. ومن المناطق التي تأثرات بوضوح في هذة التغيرات الكثيفة، المنطقة العربية لما تحتوية من صراعات عديدة، في مقدمتها الصراع المركزي وهو الصراع العربي- الاسرائيلي، وخاصة التطورات على صعيد المسار الفلسطيني- الإسرائيلي.

فقد شهد المسار الفلسطيني الإسرائيلي تطوراً في الاقتراحات والآراء المتعلقة بقضية الحكم الذاتي ووضع القدس وقد تبلورت قضية المستوطنات وأوضاع السكان من العرب، وقد كان التوجه الأوروبي الأمريكي الإسرائيلي يهدف إلى فصل الطرف الفلسطيني صاحب القضية المركزية عن باقي الأطراف العربية، وبكل الأحوال انتقلت الدّول العربية بما فيهم سوريا والأردن والطرف الفلسطيني إلى مدريد.

أما الطرف الإسرائيلي فقد رأى أن الحكم الذاتي هو حكماً إدارياً أي إدارة ذاتية للشعب وليست للأرض، ولا ينبغي أن يتجاوز الخطوط الحمراء سواء في القدس، المستوطنات، الموارد في الأرض المحتلة، السيادة. وفي مقابل المطالب الفلسطينية بأن تقوم الدّولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧م) والقدس الشرقية عاصمة لها.

Abstract:

Arab region has witnessed the birth of peace developments and limited where the fabric strands of this primitive stage of the nineties after the disintegration of the Soviet Union, and the subsequent repercussions of all Alsaidh. One area that clearly interactions in this dense changes, the Arab region as it contains numerous conflicts in the forefront of the central conflict, which is the Arab-Israeli conflict, particularly the developments in the Palestinian-Israeli track.

Israeli-Palestinian track has witnessed the development of proposals and views on the issue of autonomy and the status of Jerusalem has crystallized the issue of settlements and the status of the population of Arabs, was the American-European orientation of the Israeli aims to separate the Palestinian side, the owner of the central issue for the rest of the Arab parties, and in all cases, the Arab states, including moved Syria, Jordan and the Palestinian party to Madrid.

The Israeli side was of the view that autonomy is the rule administratively any self-management of the people and not for the land, and should not exceed the red lines, both in Jerusalem, the settlements, the resources of the occupied territory, sovereignty. In return for Palestinian demands that the Palestinian state on the territories occupied in the West Bank and the Gaza Strip (land occupied since 1967), East Jerusalem as its capital.

أولاً: مشكلة الدراسة:

وتكمن مشكلة الدراسة في التطورات السريعة والمتلاحقة في المنطقة ككل منذ عام ٢٠٠٠م وحتى هذه اللحظة من عدم الاستقرار، وأن هناك علاقة بين التغيرات الحادثة في اتجاهات الفكر الفلسطيني لتطور دور المقاومة بعد فشل عملية السلام وما أفرزته من تحديات ومعضلات إستراتيجية مستقبلية كبرى تواجه الفلسطينيين والإسرائيليين في المنطقة، وتؤثر بالسلب على سياساته البنيوية للمصالح الدولية الكبرى.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

اتساقاً مع المشكلة البحثية التي طرحت، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية وتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومستقبل عملية السلام ؟

ويتفرع هذا التساؤل الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هي التحديات التي تواجه المفاوضات الفلسطينية من خلال تحقيق مكاسب حقيقية على الأرض من خلال تطور الأساليب المستخدمة وإعادة نظر شاملة للدور التكاملي والعمل السياسي.
٢. ما هي الرؤى والطروحات السياسية الإقليمية والدولية التي تم تناولها بوصفها بدائل وخيارات حلولية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

نظراً لما تمثله دراسة المفاوضات الفلسطينية في ميادين الفكر السياسي والفلسفي، جاءت هذه الدراسة والتي تكمن أهميتها في أنها لا تقدم سرداً أو عرضاً تاريخياً لاستراتيجية إنما تهدف إلى تحليل التطورات الحديثة التي تمت معالجتها من قبل الباحثين والمخططين الاستراتيجيين، لدراسة القضية الفلسطينية وتحدياتها بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد من خلال استعراض أدبيات المنظور الجديد ،

حيث تعد الأبعاد السياسية والأمنية التي تسهم في تشكيل بيئة المنطقة من خلال ضمان مصالحها، وتوضيح التطور الراهن الذي يمر به السلوك الدولي، والتي تهدف في الأساس إلى الحفاظ على مصالح الدول الكبرى وتوسيع وتكبير وزنها ودورها في المجال الدولي، ذلك بتوظيف مصادر القوة المتاحة لديها في إطار رغبتها لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية والدولية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

اتساقاً مع الأهمية البحثية التي تم طرحها يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

١. رصد وتحليل تطور دورنشات المفاوضات الفلسطينية، وتسليط الضوء على اتجاهات وأشكال المقاومة لدى الحركات الفلسطينية في ظل عملية التسوية السياسية.
٢. تحليل طبيعة الواقع والظروف التي أدت لتطور دور المفاوضات لدى الحركات الفلسطينية في ظل عملية التسوية وممارسة السلطة.
٣. استعراض الموقف الإقليمي والدولي من عملية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في ظل تبنيها لعملية التسوية السياسية.

خامساً: الأطار المنهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع، فأن المنهج الملائم للتحليل الموضوعي والذي ستعتمد الدراسة في كتابة فصولها ومباحثها المختلفة بالعديد من المناهج والأدوات التحليلية نظراً لتعقد طبيعة الظواهر السياسية وللاعتماد على ظاهرة التكامل المنهجي في هذه الدراسة، انطلاقاً من المنهج الاستقرائي والاستنباطي وارتباطها بالكثير من المتغيرات الفرعية المساعدة في تحليلها، سيتم الاعتماد على المداخل المنهجية التالية:

- **المنهج التاريخي:**

حيث يعتبر هذا المنهج الأساس لفهم الظروف والملابسات والأحداث السياسية المعاصرة والدوافع وراء ذلك.

كما أن هذا المنهاج يؤكد أن للعديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والمعاصرة جذوراً وامتدادات تاريخية، حيث يساعد التعمق في هذه الجذور صانع القرار في إيجاد مكان من الاختلافات والصراعات وبالتالي حلها.

- **منهج تحليل السلوك السياسي**:

يستخدم هذا المنهج في تتبع ورصد التصريحات الصادرة عن الأطراف المختلفة وتحليل الأهداف والأدوات لكل طرف، وكذلك يساعد هذا المنهاج في تحليل اثر العمل الخارجي على السلوك السياسي للدول والأحزاب المختلفة.

اولاً: نشأة وتطور المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

منذ نهاية ثمانينات القَرن العشرين دخلت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مرحلة أُخرى من مراحل عدم الإستقرار، حيثُ بدأت الإنتفاضة الفلسطينية،[i] في شكل إضراباتٍ ومُظاهراتٍ وإلقاء حجارةٍ وعملياتٍ فدائيةٍ مُوجَّهة من الفلسطينيين ضِد الجُنود الإسرائيليين والمستوطنين. وفي المُقابل قمع الجيش الإسرائيلي تلك المظاهرات حيث قام باعتقالات واسعة في صفوف الفلسطينيين، كما قاموا بحملات تعذيب وتكسير عظام وهدم منازل ومصادرة أراضي ومُمتلكات؛ مما حرّك القضية وأثار الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، كما وجهت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية انتقادات لإسرائيل بالخصوص.

ومع استمرار الإنتفاضة تواصلت حملات التعبئة للشارع العربي ضد السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، والصامتة على المُمارسات القمعية لجيش الاحتلال، وترافقت حركة الشارع العربي الداعم والمُساند للانتفاضة مع حركة رسمية عربية، طالبت الإدارة الأمريكية بالتحرك وعمل شيء ما يُوقف العُنف

والإرهاب الإسرائيلي، ويُساعد على الشروع في البحث عن حلبة الصراع[ii]. وبهذا وجدت الإدارة الأمريكية نفسها في وضع المُضطر للقيام بحركةٍ ما تجاه ما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعدما أدركت أن بقاء الأوضاع على ما هو عليه قد يُهدّد مصالحها في المنطقة، وبات يُعرّض علاقتها مع العديد من الدّول العربية الحليفة لإحراج شديد[iii].

وخلال حرب الخليج الثانية[iv] راهن إسحق شامير – رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب الليكود – على وقف الإنتفاضة، واعتقد أنه بإمكانه مُواجهة نتائج تلك الحرب وهو مُتحرر من الضغط السياسي والنفسي للانتفاضة، إلا أنه خسر الرهان. فبالرغم من حالة اليأس والإحباط التي عمَت المنطقة بعد فقدان الحليف الإستراتيجي (الاتحاد السوفيتي) والإجراءات القمعية التي فرضها شامير على أهل الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن الانتفاضة قد تجددت داخل الأراضي الفلسطينية المُحتلة، وكانت حركتُها أشدَّ وأعنف. وأقرّ حزب الليكود أن الإنتفاضة داء، وعلى إسرائيل إيجاد طريق للتعايش معه، والبحث عن حلول سياسية له بعدما أكدت التجربة فشل الحلول العسكرية.

ووسط تلك الظروف وبعد نهاية حرب الخليج الثانية، بادر الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) George Bush يوم ٦ آذار (مارس) ١٩٩١م إلى الإعلان عن مبادرة لصنع السلام في المنطقة، حدد فيها أمام الكونغرس رؤية إدارته لأسس عملية السلام في الشرق الأوسط على النحو التالي:

- الأرض مُقابل السلام.
- تطبيق قراريَ مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨ من خلال المفاوضات.
- تحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- ضمان الأمن والسلام لدولة إسرائيل.

وكان الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية مُدركِين مدى خطورة المنحدر الذي بدأت تهوي إليه القضية الفلسطينية كقضية قومية عربية، وذلك منذ خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢م؛ كما كانوا مدركين مدى اتساع

الهوة يوماً بعد يوم ما بين الهدف الاستراتيجي (تحرير فلسطين) بالوسائل والأدوات المتاحة لإنجاز هذا الهدف ذا الأبعاد الدّينية والسياسية والعسكرية ليصل إلى تقبّل فكرة (المفاوضات وقَبول حل الدّولتين) كهدف تكتيكي، وأن الفلسطينيين والعرب معاً يتحملون جزءًا من المسؤولية عن هذا الخلل، وعن انحراف الثورة الفلسطينية عن أهدافها الحقيقية، وتحميلها أكثر مما تحتمل كثورة شعب: نصفه تحت الاحتلال ونصفه الآخر في المنافي[v].

وبعد تراجع البعد القومي للقضية الفلسطينية والتي لم تعد كما كانت الشغل الشاغل للحكومات العربية، ولا حتى للشعوب العربية؛ لذا من البديهي الاستنتاج باستحالة قيام حرب تحرير عربية لتحرير الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧م، ومن جهة أخرى فالتسوية السلمية، والتي حاولت أن تستثمر البعد القومي والعجز الرسمي العربي. ففلسطين والعمل على تحريرها كان سنداً لوجود واستمرارية شرعية بعض الأنظمة والحركات الثورية والقومية العربية[vi].

فالعرب الذين ذهبوا إلى مؤتمر السلام في مدريد، إنما ذهبوا لحل مشاكلهم وتحقيق مصالحهم وليس لتحقيق المصلحة الفلسطينية أو استعادة الحقوق الفلسطينية، فهو مؤتمر لم تكن له علاقة بالقضية الفلسطينية كقضية مصيرية للأمة العربية، ولا بسلامة الشعب الفلسطيني، وكما استغل البعض اسم فلسطين وقت الحرب لخدمة أهداف لا علاقة لها بتحرير فلسطين، فقداستغل آخرون أسم فلسطين وقت التسوية لتحقيق مصالح ومآرب هي أبعد ما تكون عن خدمة الشعب الفلسطيني، ولم يجرؤ أحد على الإعتراف بالحقيقة المجرّدة بأنه مُؤتمر سعى لسلامة إسرائيل، ولضمان المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، ومصالح الأنظمة العربية الحليفة لها، وتصفية القضية الفلسطينية.

أي أن كل طرف ذهب لمؤتمر مدريد ولديه مصالحه وحساباته وآماله ونظرته للمستقبل؛ فالطرف الفلسطيني كان يرى- ولا زال - أن الحرب العالمية الأولى قد أظهرت الحركة الصهيونية على الخارطة الدّولية، حيث تمكنت تلك الحركة من استثمار تلك الظروف، وأدّت الحرب العالمية الثانية إلى تحويل الفكرة

إلى دولة وإلى قيام دولة إسرائيل، فقد تمكنت الحركة الصهيونية للمرة الثانية في أقل من نصف قرن في استثمار هبوب الرياح السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهاء الحرب الباردة والاستقطاب الدّولي[vii].

إن الدّعوة لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ١٩٩١م، لم تكن لتحقيق السلام العادل في المنطقة، بل لتسوية سلمية مفروضة من الأقوياء المنتصرين أي (الولايات المتحدة وإسرائيل) التي لم تشترك في الحرب بصورة مباشرة، ولكنها أكثر المنتفعين من نتائجها – على المغلوبين على أمرهم عسكرياً، فإن اتفاقيات التسوية الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية لم تحقق السلام في المنطقة، وخصوصاً بعد أن تزايدت حالة العداء بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بفعل الانتفاضة وتداعياتها، بل ستكون مُجرد استراحة مُقاتل تُؤسس لحالة حرب جديدة، قد تأخذ شكلاً مُغايراً لما سبق.

فوجد الفلسطينيون أنفسهم أمام فرصة سانحة للعودة إلى الخارطة الجغرافية، بعدما عادوا إلى الخارطة السياسية؛ فبعد إصدار بيان مؤتمر مدريد والذي عقدته مجموعة الدّول الأوربية في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٩م، والذي أوصى منظمة التحرير الفلسطينية بالبدء بأي نوع من المفاوضات مع إسرائيل لحل القضية الفلسطينية.

كانت منظمة التحرير قد مهدت لدخولها العملية السلمية في الشرق الأوسط، عندما أعلنت خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في الفترة من ١٢- ١٥/ ١١/١٩٨٨م، اعترافها رسمياً بالقرار ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشربن ثان (نوفمبر) ١٩٤٧م، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، واعترافها رسمياً بالقرار ٢٤٢ الصادر عن الامم المتحدة في ٢٢ تشربن ثان (نوفمبر) ١٩٦٧م؛ كما أنه في ٣ آب (أغسطس) ١٩٨٩ م اعتمدت حركة فتح- وهي أكبر فصائل منظمة التحرير- استراتيجية المفاوضات والحل السلمي، التي أقرّها المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر في عام ١٩٨٨م[viii].

ومهما يكن من أمر، فإن الموانع كانت لا تزال موجودة عند رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين[ix]، فبعد توليه لرئاسة الوزراء في ظروف ما بعد حرب الخليج الثانية، وما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كان رابين على استعداد لمراجعة أفكاره بعد أن ألحت عليه عدة شخصيات أمريكية ومصرية لإقناعه بالتماشي مع الحل السلمي لصياغة وترتيب المنطقة وفق المصالح الأمريكية، وثمة أسباب دعته لذلك، منها:

١- إن إسرائيل فشلت في خلق قيادات بديلة في الأرض المحتلة.
٢- إن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نجح في وضع الوفد الفلسطيني من سكان المناطق المحتلة في التفاوض في مدريد وفي واشنطن تحت.
٣- إن كل أجهزة المخابرات ومراكز الدّراسات في إسرائيل نادت في ذلك الوقت بأن العالم العربي تكتسحه موجة إسلامية عارمة.
٤- الخوف من بروز التيار الإسلامي في مصر.
٥- استنتج من خلال ما هو واقع على الأرض بأن منظمة التحرير أصبحت جاهزة نفسياً وعملياً لإعطاء كل شيء مقابل الاعتراف بها.

وبينما كان وارن كريستوفر "Warren Christopher" وزير الخارجية الأمريكي مندهشاً من التوصل إلى صيغة اتفاق (أوسلو)، تدخل دينيس روس"Dennis Ross"[x] مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط في الحوار التفاوضي، وقد بدأ غير سعيد بمفاجأة إتمام الاتفاق وغير قادر على تقبلها ببساطة، وكان شعوره في الغالب أن الجهد الذي قام به هو وطاقمه في مدريد وفي واشنطن قد جرى تجاوزه، ووجه روس حديثه إلى شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك قائلاً له: (إنه لا يُعتقد أن هذا الاتفاق خطوة على الطريق الصحيح وشرح أسبابه لذلك فيما يلي:

١. إن الجهد الأمريكي كان يركز على سوريا؛ لأنها أهم طرف في المعادلة العربية بعد مصر؛ وأن هذا الاتفاق (أوسلو) سوف يُعطل دخول سوريا إلى عمق عملية السلام.
٢. إن بيريز بهذا الاتفاق أعاد الحياة إلى منظمة التحرير، فقد كانت هذه المنظمة من وجهة نظره قد بدأت بالانحسار.

مما دعا بيريز للرد على هاتين النقطتين بالتالي:

- إنه رضي بتوقيع اتفاق مع منظمة التحرير؛ لأنه أدرك إنها لا تزال تمثل الشعب الفلسطيني؛ وأن البديل الوحيد لها هو حركة حماس التي لم تعترف أبداً بإمكانية السلام مع إسرائيل.
- فيما يتعلق بسوريا فإنه يختلف مع دينيس روس "Dennis Ross؛ لأن هذا الاتفاق سوف يأخذ ورقة القضية الفلسطينية من يد الرّئيس حافظ الأسد، ويتركه يحاول استرداد هضبة الجولان.

وفي الوقت نفسه كان ياسر عرفات يعتقد بأن لديه عوامل موضوعية تدفعه إلى قبول ما جرى التوقيع عليه في أوسلو، رغم إدراكه بأنه اتفاق سيء لا يحقق الحد الأدنى مما كان يسميه الثوابت الفلسطينية، ويستحيل وصفه بتعبير سلام الشجعان الذي أعلن عشرات المرات أنه مستعد بقبوله؛ وكان مبرره بأنه لم يكن لديه ما يستند إليه غير ذلك، وذلك بسبب:

- انهيار الاتحاد السوفيتي.
- دخول بعض الدّول العربية في إطار التسوية بعد أن بدأت مصر ذلك من قبل.
- انتهاء رهانه على العراق حتى أصبح منبوذاً في دول الخليج بالذات.
- انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وبالتالي فقد أخذت على نفسها مسؤولية إعادة تنظيم العالم.

- إنه لا يستطيع البقاء خارج التنظيم الجديد للعالم وسوء الأوضاع في الأراضي المحتلة بعدما دخلت الانتفاضة الفلسطينية مرحلة الفوضى، وبدت فيها ظواهر تصفيات فلسطينية فلسطينية.
- خوفه من إعادة بعث المسار الأردني من جديد.
- خشيته من أن تأخذ سوريا بزمام الأمور بأخذ الورقة الفلسطينية إلى صفها، أما إذا سبق هو فسوف تصبح الورقة الفلسطينية لصالحه، وهي في رأيه أهم أوراق الصراع العربي – الإسرائيلي.
- الحصار السياسي الذي فرض على منظمة التحرير وتوتر علاقاتها مع العديد من الدول العربية، وتوقف أشكال الدعم الاقتصادي.
- نمو حركة الاستيطان التي ترافقت مع الهجرة اليهودية الواسعة من الاتحاد السوفيتي، حيث وصل أكثر من مليون مهاجر إلى إسرائيل، فوافقت المنظمة رسمياً بالمبادرة للخروج من المأزق السياسي.
- وأخيراً- وهو سبب إنساني- فإن الزعماء العرب كلهم يعاملونه بغلظة أو بتعالٍ إلى درجة أن المملكة العربية السعودية ترفض أن تسمح لطائرته بعبور مجالها الجوي).

ومن ناحيةٍ أخرى؛ فإن الرأي العام العربي كان لا يزال يشعر بحالة من فقدان التوازن، كما إن الإعلام العربي كان في الأشهر الأولى من الانتفاضة يُبدي حذراً اتجاهها، وكانت الأنظمة الرّسمية العربية تعتبر الانتفاضة مرضاً يمكن أن يُنشر بالعدوى.

وفي النهاية تم الاتفاق بين الطرفين والذي لم يكن يمكن التوصل إليه إلا بتأجيل كل القضايا الأساسية حتى مفاوضات الوضع النهائي، وإن هذه القضايا ليست هينة، بل هي قلب الصراع مثل القدس التي أعلنت عنها إسرائيل عاصمة أبدية لها وهي غير قابلة للتقسيم، وكذلك حق العودة، التي ترفُضه إسرائيل رفضاً قاطعاً، والحدود حيث إن إسرائيل لا تريد الحديث عنها وأخيراً فقد تم تأجيل البحث في قضية الاستيطان.

فهذا الاتفاق مفصل حسب رغبة إسرائيل دون أن يكلفها شيئاً بل إنها هيأت نفسها- منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ م- لهذه المرحلة معتبرة أن القضية الفلسطينية لب النزاع وجوهره[xi]. فإنَ المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية كفيلة بخلق حقائق جديدة على صعيد الشرق الأوسط، وبالرغم من أن هذه المصالحة تحظى بتأييد مطلق على الصعيد الدّولي فإنها كانت هشة على المستوى الإقليمي[xii].

وأكد الرئيس ياسر عرفات حين صرح إلى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر Henry Kissinger"، على هشاشة الموقف الإقليمي- خاصة الموقف العربي- قائلاً: "أن السعوديين قد تخلوا عنا، والأردنيين يحاولون إضعافنا، والسوريين يسعون للهيمنة علينا"[xiii].

وبعد اتفاق أوسلو، تبين أن إسرائيل تقوم بتنفيذ ست عمليات متكاملة موجهة نحو نسف الإمكانيات المادية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، منها:

- الفصل الكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- فصل القدس عن الضفة الغربية وسائر الأراضي المحتلة.
- التوسع الاستيطاني.
- الحصار الاقتصادي.
- المحاولات الإسرائيلية لاستبدال الآمال الوطنية للشعب الفلسطيني بمشاريع رمزية، مع الضغط المتواصل على السلطة الفلسطينية، بهدف تحويلها إلى وكيل أمني.
- تقطيع أواصر الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى كانتونات معزولة، وبمصطلحات النظام الذي كان سائداً في جنوب أفريقيا (بانتوستانات منفصلة)[xiv].

وفي عام ١٩٩٣م أخذت الأحداث في الشرق الأوسط مساراً جديداً، بعد موافقة كل من الرّئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين على توقيع اتفاقية سلام تاريخية في واشنطن، بعد مباحثات سلام سرّية عُقدت بين

وفدين من المنظمة وإسرائيل في أوسلو، وتمت الموافقة على تمكين الفلسطينيين من الحكم الذاتي في قطاع غزة ومدينة أريحا **اولاً** ومن ثمّ وعن طريق استمرار المفاوضات توسيع الحكم الذاتي في مدن ومناطق أخرى في الضفة الغربية غير التي يستوطنها اليهود[xv].

ففي ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣م، تم توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وفي شهر مايو عام ١٩٩٤م انسحبت القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا تنفيذاً لاتفاقية أوسلو وأصبحت تلك الأراضي تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ممثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي ١ يوليو/١٩٩٤م عاد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، إلى قطاع غزة بعد ٣٣ سنة، حيث دخل في البداية إلى مدينة غزة و كان في استقباله ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ شخص. وبعد ثلاث أيام سافر على متن مروحية إلى مدينة أريحا وهي من مناطق الحكم الذاتي في تلك المرحلة بناء على اتفاق أوسلو.

وفي شهر أكتوبر ١٩٩٤م أعلنت لجنة جائزة نوبل للسلام منح جائزة نوبل للسلام لهذا العام ١٩٩٤م لكل من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز ورئيس م. ت. ف ياسر عرفات وذلك لمجهودهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط[xvi].

ثانياً: الموقف الفلسطيني ومواقف الأطراف المشاركة في عملية التسوية:

وقعت اتفاقية المرحلة الثانية، – والتي تُسمى رسمياً بالاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية – الفلسطينية عن الضفة وغزة، وتسمى باتفاق أوسلو (٢)، وتسمى أحيانا باتفاقية طابا – بالأحرف الأولى في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥م في طابا المصرية، ثمّ تمّ التوقيع عليها رسمياً بعد أربعة أيام في واشنطن. واحتوت على اتفاقيتي القاهرة وباريس، ووقعت الاتفاقية في أكثر من أربعمائة صفحة، تحدد هيكل العلاقات المستقبلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتشمل: الترتيبات الأمنية، والأمور القانونية، والعلاقات الاقتصادية، والانتخابات، ونقل السلطات

الخاصة بالشؤون المدنية إلى السلطة الفلسطينية، وتعاملت اتفاقية أوسلو (٢) مع مناطق الضفة الغربية من خلال تقسيمها إلى أربعة مناطق: الأولى: وهي منطقة "أ"، وتمثل ٣% من مجموع مساحة الضفة الغربية وتشمل مدن جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله وأريحا وتحتوي علي ٧٠%من السكان الفلسطينيين تحت إشراف الأمن الفلسطيني، أما المنطقة "ب" وتضم البلدات وقرى في الضفة الغربية التي تحتوي على نحو ٢٦ % من السكان الفلسطينيين حيث وضعت تحت إشراف مشترك لقوات الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، والمنطقة "ج" وتشمل المناطق غير المأهولة عامة في الضفة الغربية والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل والمستوطنات اليهودية والمنطقة "د" تتضمن المستوطنات الإسرائيلية وقواعد الجيش بالإضافة إلى منطقة الموانئ الساحلية ١٨كم المحاذية لمستوطنات غوش قطيف جنوب قطاع غزة ستوضع تحت السيطرة الإسرائيلية [xvii].

وتعد اتفاقية القاهرة الأولى المسماة رسمياً اتفاق عن قطاع غزة ومنطقة أريحا"، هي التي دشنت المرحلة الانتقالية ومدتها خمس سنوات، إذ انسحبت إسرائيل من ٤٩ كم٢ أي ما يمثل ٦٨.٢% من إجمالي مساحة قطاع غزة ومن منطقة صغيرة ٦١.٧ كم٢ من منطقة أريحا تمثل ١% من إجمالي مساحة الضفة الغربية التي تم احتلالها عام ١٩٦٧م، ولم يتجاوز مجموع ذلك كله واحداً بالمائة من أرض فلسطين التاريخية[xviii].

وكان الهدف من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الوصول إلى حل نهائي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، كما أن الترتيبات الانتقالية هي جزءاً لا يتجزأ من العملية السلمية، وبالتالي فإن مفاوضات المرحلة النهائية سوف تنطلق من حيث انتهت المرحلة الانتقالية.

ومع بدء مفاوضات تطبيق الاتفاقية الانتقالية منذ أوائل أيار/ مايو ١٩٩٦م، في منتجع طابا المصري قام الإسرائيليون بتأجيل الاجتماع إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية؛ ولم يكن هذا الاجتماع سوى إجتماعاً احتفالياً لمطالبة

الرئيس عرفات بوضع حداً للعمليات التي تقوم بها حركة حماس. وبعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين أخذت الأزمة السياسية تتطور، وكان تنفيذ إعلان المبادئ في داخل المناطق المحتلة بطيء ويمر بعملية معقدة، وبعد فوز نتنياهو والائتلاف اليميني بقيادة الليكود في إسرائيل بدء التنصل من كل الاتفاقيات منطلقاً من ولاءاته الخمس وهي: (لا لدولة فلسطينية، لا لعودة القدس الشرقية للفلسطينيين، لا للانسحاب من الخليل، لا لإنهاء الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، لا للانسحاب من مرتفعات الجولان ضمن معاهدة سلام مع سوريا)، وهذه الولاءات كانت بمثابة رفض مباشر لشروط المفاوضات وإلغاء لقراري مجلس الامن ٢٤٢-٣٣٨ (أي صيغة الأرض مقابل السلام) الذي قامت عليه عملية السلام[xix].

وتصاعد غضب الناس نتيجة أعمال نتنياهو الاستفزازية وذلك بعد سماحه بفتح نفق والتنقيب تحت أسس الحرم الشريف في القدس، حتى بلغ الأمر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦م إلى حد المواجهة واطلاق النار بين قوات الاحتلال وقوات الشرطة الفلسطينية.

وهكذا تبين بوضوح أن القراءة الدقيقة للاتفاقيات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي تنص فقط على إدارة فلسطينية محددة لجزء ضئيل، وإنها لا تحتوي على تصور لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل[xx]، وكانت اتفاقيات أوسلو تفترض حدوث نقل مرحلي للحكم المباشر على الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية، وأن يعقب ذلك خلال خمس سنوات إجراء مفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي للقضايا المركزية وهي: المستوطنات والمياه والحدود والقدس واللاجئين[xxi].

وكان يفترض كذلك أن تقوم إسرائيل، بعد إعادة انتشارها الأول لقواتها العسكرية في غزة أريحا، بإعادة انتشار آخر ثلاث مرات متوالية خلال المرحلة الانتقالية وأمدها خمس سنوات. ومع أن نصوص الاتفاقيات لا تحدد مساحات الأراضي التي ستتخلى عنها إسرائيل، إلا أن الزعامة الفلسطينية والمؤيدين

الآخرين لاتفاق أوسلو افترضوا كالعادة أن إعادة الانتشار ستشمل كافة المناطق التي احتلت في عام ١٩٦٧ م باستثناء المستوطنات اليهودية والقواعد العسكرية الإسرائيلية والقدس. ولم تنفذ عملية إعادة الانتشار الثاني من قبل حكومة نتنياهو الليكودية بل أعيد التفاوض عليها وكانت مدار خلافات، ولم يشمل الأمر سوى مساحة ضئيلة جداً، فبلغت خيبة أمل الفلسطينيين أقصاها[xxii].

ومع أن كلاً من الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية أقنعت نفسها أن حكومة عُمّالية ستكون أكثر إقبالاً على التنفيذ، إلا أن حكومة باراك العمالية لم تنفذ قط إعادة الانتشار الثالث، وأصرت على الانتقال إلى مفاوضات الوضع النهائي من دون تنفيذ الاتفاقيات الموقعة سابقا. وهكذا دخلت السلطة الفلسطينية في مفاوضات الوضع النهائي في كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠م وهي لا تتمتع بسيطرة مدنية تامة إلا على ١٨% فقط من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المساحة التي كانت السلطة تأمل بها وتتوقعها. وقد كانت مناورة باراك هذه المدعومة من الولايات المتحدة تعني أن على السلطة الفلسطينية أن تعيد التفاوض من جديد على أي إعادة انتشار آخر من أجل تقديم المزيد من التنازلات بشأن قضايا الوضع النهائي[xxiii].

فالقضايا النهائية حسب الاتفاقيات الموقعة والتي أكدت أن إجراء مفاوضات الوضع النهائي يترافق مع تنفيذ بقية استحقاقات المرحلة الانتقالية التي حددتها المذكرة، مضافاً إليها ورقة الضمانات الأمريكية، فإن هذا التزامن يؤكد على رفض أي محاولة للدمج بين استحقاقات المرحلة الانتقالية وبين مفاوضات الوضع النهائي؛ ورفض قبول ترحيل أي قضية من الاتفاق الانتقالي إلى النهائي، وخاصة مراحل إعادة الانتشار الثالثة[xxiv].

سياسة التلاعب على المسارات:

لم تحصل أي مفاوضات رسمية بين العرب وإسرائيل قبل نكسة عام ١٩٦٧م لإيجاد تسوية بين الطرفين، ولعل قرار التقسيم هو الفارق الوحيد في هذا الشأن، ويعتبر هذا القرار الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٦م،

بمثابة القرار الذي يفتح باب التفاوض بين العرب وإسرائيل؛ حيث إن إسرائيل اتهمت العرب برفضه وإضاعة الفرصة، وفي المقابل إتهمها العرب بأنها لم تكن جادة بقَبوله.

وفي عام ١٩٦٥م كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أول زعيم عربي يدعو إلى القبول بحل الصراع على أساس قرار التقسيم، وهو ما جعله محط انتقاد لاذع من العرب وذلك لأنه قبل حرب ١٩٦٧م لم تكن كلمة التفاوض واردة فلسطينياً وعربياً[xxv].

قصايا الصراع العربي وإنشاء نظام مرحلة نحو تحقيق هدف استراتيجي لهذا النظام الجديد في منطقة الشرق الأوسط.

وإن هذا النظام الجديد والذي يسعى لدمج دول المنطقة (العربية منها و غير العربية) في أساس يرتبط إيديولوجياً بالمعسكر العربي واستراتيجياته، وتتمحور هويته على إقليم من الانتماء الجغرافي المشترك لهذه المنطقة من العالم، وقد أطلق عليها اسم النظام الشرق أوسطي وذلك بهدف إعادة توجيه موارد هذا الإقليم وطاقاته ضمن الأهداف الإسرائيلية والتيارات الأصولية في المنطقة وتعبيراً عن ذلك جاء خطاب الرّئيس الأمريكي جورج بوش "George Bush" أمام الكونجرس الأمريكي في السادس من مارس ١٩٩١م وبمناسبة انتصار قوات التحالف وتحرير الكويت في هذا الصدد؛ ليحدد الأهداف التالية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط:

١. الدّعوة لبناء نظام إقليمي أمني.
٢. تقييد سباق التسلح في الشرق الأوسط.
٣. إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتسويته.
٤. إرساء أسس وقواعد الحرية التجارية والرخاء لكل الشعوب في المنطقة[xxvi].

كما سبقت الإشارة فان صيغة مدريد لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل قد تضمنت مسارات ثلاث للعملية التفاوضية المباشرة بين الأطراف العربية وإسرائيل هي:-

- **الأول:** عقد مؤتمر جنيف وافتتاحه.
- **الثاني:** المفاوضات الثنائية التي انعقدت فيما بعد في العاصمة الأمريكية واشنطن، والتي أسست لتوقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في ١٩٩٣/٩/١٣م في الولايات المتحدة.
- **الثالث:** مفاوضات متعددة الأطراف والتي ركزت على جوانب التعاون الاقتصادي والفني المحتملة بين العرب وإسرائيل وغيره من الدّول الإقليمية المشاركة والدّول الأوربية، والتي أسست للانحسار النسبي للمد القومي والثوري العربي[xxvii].

ومنذ الاتفاق على انعقاد مؤتمر مدريد في العاصمة الأمريكية واشنطن من خلال إحدى عشر جولة منذ العاشر من ديسمبر ١٩٩١م حتى توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في ١٣/ ديسمبر/١٩٩٣م، بوجه عام فقد اهتمت هذه المفاوضات في مسارتها الأربعة وهي:-

المسار الفلسطيني الإسرائيلي، والمسار الأردني الإسرائيلي، والمسار السوري الإسرائيلي والمسار اللبناني الإسرائيلي. حيث اهتمت ببحث القضايا السياسية الجوهرية في الصراع العربي الإسرائيلي، وهي قضايا الحقوق الفلسطينية المشروعة، الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المُحتلة عام ١٩٦٧م، الاعتراف المتبادل بإسرائيل، حيث تمحورت على أساس صيغة الأرض مقابل السلام بالإضافة لذلك فقد كانت هناك العديد من المفاوضات حول الوضع النهائي.

تطور المسار الفلسطيني - الإسرائيلي:

شهدت المنطقة العربية تطورات ميلاد سلام محدود، سرعان ما تبدد بوصول "نتنياهو" للحكم في اسرائيل في حزيران/ يونيو١٩٩٦، مروراً بعهد "باراك ثم شارون" حيث وان نسيج خيوط هذة المرحلة تبداء من التسعينات بعد

تفكك الأتحاد السوفيتي، وما تبع ذلك من تدعيات على كل الصعيدة. ومن المناطق التي تأثرات بوضوح في هذة التغيرات الكثيفة، المنطقة العربية لما تحتوية من صراعات عديدة، في مقدمتها الصراع المركزي وهو الصراع العربي- الاسرائيلي، وخاصة التطورات على صعيد المسار الفلسطيني- الإسرائيلي.[xxviii]

فقد شهد المسار الفلسطيني الإسرائيلي ١٩٩٢ م تطوراً في الاقتراحات والآراء المتعلقة بقضية الحكم الذاتي ووضع القدس وقد تبلورت قضية المستوطنات وأوضاع السكان من العرب، وقد كان التوجه الأوروبي الأمريكي الإسرائيلي يهدف إلى فصل الطرف الفلسطيني صاحب القضية المركزية عن باقي الأطراف العربية، وبكل الأحوال انتقلت الدّول العربية بما فيهم سوريا والأردن والطرف الفلسطيني إلى مدريد[xxix]. أما الطرف الإسرائيلي فقد رأى أن الحكم الذاتي هو حكماً إدارياً أي إدارة ذاتية للشعب وليست للأرض، ولا ينبغي أن يتجاوز الخطوط الحمراء سواء في القدس، المستوطنات، الموارد في الأرض المحتلة، السيادة. وفي مقابل المطالب الفلسطينية بأن تقوم الدّولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧م) والقدس الشرقية عاصمة لها[xxx].

وبوجه عام يعد المسار الفلسطيني الإسرائيلي أكثر المسارات انجازاً، فقد تم التوصل إلى اتفاق أوسلو (اتفاق اعلان المبادئ) بين م ت ف وإسرائيل في ١٣/سبتمبر/١٩٩٣م، ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ هذا الاتفاق من خلال المفاوضات الثانية بعد توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن جرى التفاوض بسرية تامة إلى أن تم الإعلان عنها فيما بعد، الأمر الذي يشير التساؤل حول فعلية الإطار الثنائي في واشنطن بالنسبة لباقي الأطراف العربية.

- ومن خلال ما تقدم فإن مُستقبل المسارات التفاوضية بوجه عام بما فيها المسار الفلسطيني الإسرائيلي، قد أظهرت الرؤية الإسرائيلية لعملية السلام المزعومة بتداعياتها على المسارات وعدم إمكان الوصول من خلال المفاوضات إلى إرجاع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

لذلك فإن أي استراتيجية بديلة ينبغي أن تتعامل وحقائق التسوية المبنية، من حيث الجوهر، على الانتصار العام للصهيونية بانتزاع الاعتراف العربي الرسمي بدولة "إسرائيل"، و كيف تجسد ذلك في الاتفاقيات والمعاهدات التي تم إبرامها مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها قيوداً ومُحددات مستقبلية، بما تتضمنه من التزامات قانونية، وما تفرزه من آثار سياسية، ومن ثم تحديد الموقف القومي من هذه الحقائق[xxxi].

الموقف الفلسطيني والاهداف الوطنية من المفاوضات:

كانت الأهداف الوطنية من المفاوضات كالتالي:

١- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والوجود العسكري والمستعمرات الاستيطانية المقامة على الأرض الفلسطينية.
٢- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتمتعة بالسيادة والاستقلال.
٣- التأكيد على أن هذه الدّولة هي جزءٌ لا يتجزأ من الأمة العربية.
٤- التأكيد على أن القدس العربية هي العاصمة الأبدية السياسية والرّوحية والتاريخية للدّولة الفلسطينية المستقلة.
٥- عودة جميع اللاجئين والنازحين إلى وطنهم وديارهم، مع ضمان حق التعويض الذي لا يتعارض ولا يُشكل بديلاً لحق العودة.
٦- العمل على وضع البرامج والخطط التنموية الوطنية، التي تضمن إنهاء مظاهر التعبئة الاقتصادية، وتحقيق النمو والرّخاء الاقتصادي.

ومن خلال الخروقات الإسرائيلية للاتفاقيات الانتقالية بعدم تحويل المناطق "B"، مثل قرى: أبو ديس والعيزرية والزام، وهي قرى تقع على أطراف مدينة القدس إلى المنطقة "A"، والتي وافق عليها باراك، رافعاً بذلك آمال الفلسطينيين؛ إلا أنه أعاد طرح قضية سابقة كان عرفات قد رفضها وهي ربط تنفيذ إسرائيل للمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الثانية بالإنجاز الناجح، باتفاقية الوضع النهائي والتي لم يكن أياً من الطرفين قد اشتغل عليها بشكل جدي[xxxii].

إن قضايا الحل النهائي الثلاثة القدس، اللاجئون، المُستوطنات والتي أجمعت الحكومات والأحزاب الإسرائيلية على عدم التفاوض عليها، والتي أكدت أن المفاوضات هي مرحلة واحدة تعمل على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً لا دولة، كان هو الهدف الأول والأخير للإسرائيليين.

وبالتالي يمكن إبراز التوجهات العريضة التي تُمثل توجهات الفلسطينيين الرئيسية وأهمها:

- **أولاً:** اعتبار القرار ٢٤٢ أساساً للتفاوض، مع عدم اعتباره سقفاً سياسياً للفلسطينيين، ولا يجب التفاوض من أجل التوصل إلى حل وسط لهذا القرار الذي كان بحد ذاته حلاً وسطاً.
- **ثانياً:** عدم اعتبار قضية تقرير مصير الشعب الفلسطيني وإقامة دولته وعاصمتها القدس موضوع تفاوضي، هو فقط تطبيق القرار بما سيشمل الانسحاب.
- **ثالثاً:** لا يمكن بدء مفاوضات الوضع النهائي في ظل استمرار سياسة الاستيطان وقضم الأرض الفلسطينية، وإذا حدث فستكون هذه المفاوضات لا سابقة لها في التاريخ.
- **رابعاً:** التعامل مع القدس باعتبارها جزء من الأراضي المُحتلة عام ١٩٦٧م، ولا يمكن النظر في أي وضع لها خارج هذا الإطار[xxxiii].

"تؤكد الجمعية العامة وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدّوليين للخطر، واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد مُنع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره، واذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه، وإذ تُشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع والتي تُؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره:"

١. حق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:
   - الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

٢. حق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، التي شردوا منها واقتلعوا منها.
٣. وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه الغير القابلة للتصرف وتحقيق هذه الحقوق أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.
٤. أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
٥. الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.
٦. مناشدة جميع الدّول والمنظمات الدّولية؛ أن تدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقاً للمواثيق الدولية[xxxiv].

ويمكن إعطاء صورة أولية وسريعة للموقف الإسرائيلي الموحد والمُتكتل من مجموعة من الولاءات الإسرائيلية، التي بدأت تتخذ شكل المتاريس أو الخطوط الحمراء لتقديمه كـ "رزمة" كاملة على طاولة مفاوضات الوضع النهائي[xxxv].

- عدم تجاوز جيوش أجنبية لنهر الأردن، والذي يعني وجود إسرائيلي حقيقي ومُباشر ومُراقب لدخول الأشخاص والعتاد والسيطرة على المعابر على الأقل غربي النهر.
- يحاول الإسرائيليون بشتى الوسائل أن تبقى القدس دوماً وأبداً قلب الشعب اليهودي القابض، والتي احتلت كغيرها من أراضي الضفة الغربية عام ١٩٦٧م وأن ارتباطها دينياً بالقدس أقوى من علاقة الأديان الأخرى بهذه المدينة[xxxvi].

وبالرغم من أنه كان هناك مسار رسمي من المُفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ إلا أنه لم يكن يهدف إلى الوصول إلى اتفاق حول القضايا

المصيرية، حتى منتصف نيسان (أبريل) ٢٠٠٠م، بعد فشل جنيف مباشرة في آذار (مارس) ٢٠٠٠م[xxxvii].

وبين عامي ١٩٩٩م- ٢٠٠٠م تصاعدت الصدمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأدت الاتفاقيات اللاحقة مثل وأي ريفر ١٩٩٨م وشرم الشيخ ١٩٩٩م، إلى إلزام الفلسطينيين ببرامج من قبيل جمع الأسلحة غير الشرعية إلا أنه بحلول شتاء وربيع عام ٢٠٠٠م أخذت الدلائل تشير إلى أنه في الوقت الذي كان فيه باراك يهمل المسار الفلسطيني ناكثاً بتعهداته بالانسحاب المرحلي مستشرساً في بناء المستوطنات، كان القادة الفلسطينيون أيضاً مُنهمكين في تهريب السلاح، وبذلك فإن السلطة الفلسطينية بتجاهلها لما نص عليه المُلحق الأمني السري لاتفاق أوسلو، سمح عرفات لقواته تبني خيار الكفاح المسلح بشكل تدريجي[xxxviii].

وقد أدّت سياسة باراك المُراوغة للاتفاقيات المُوقعة مع الفلسطينيين إلى تصعيد المواجهة بين الطرفين، مما أدى إلى الدّخول في حقبة جديدة من صراع الانتفاضة الثانية"، والتي اشتعلت أوزارها في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠م.

المراجع:-

١. **الانتفاضة الفلسطينية الأولى**: انطلقت في ١٩٨٣/١٢/٦م، واستمرت حتى نشأة السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م، ولكن وتيرتها خفت بعد بدء مفاوضات السلام التي أعقبت مؤتمر مدريد للسلام في خريف عام ١٩٩١ م.
٢. ممدوح نوفل: **"الانقلاب" أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي**، ط١، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م، ص ١٨-١٩.
٣. برهان غليون: **أزمة الخليج العربي وتداعياتها علي الوطن العربي**، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشربن أول (أكتوبر)، ١٩٩١م، ص ٢٢.
٤. أي بعد الاجتياح العراقي للكويت صيف عام ١٩٩٠م، ثمَّ تمكنت القوات الأجنبية المدعومة من بعض الدول العربية من طرد الجيش العراقي من الكويت، في شهر شباط (فبراير) ١٩٩١م.
٥. إبراهيم إبراش: **فلسطين في عالم التغير**، ط ١، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، رام الله، ٢٠٠٢م، ص ٩٧.
٦. عمر عبد السميع: **السلام**، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٩٧.
٧. نصر عاروري: **أمريكا الخصم والحكم**، ط١، مركز دراسات الواحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٢٥.
٨. نايف حواتمة: **أوسلو والسلام الاخر المتوازن**، ط١، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٣٧.
٩. محمد حسنين هيكل: **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام، أوسلو – ما قبلها وما بعدها**، ط٣، دار الشروق للنشر، القاهرة، ١٩٩٦ م، ص ٢٥٥.

- ***اسحاق رابين**: رجل سياسي وجنرال عسكري سابق في الجيش الاسرائيلي وخامس رئيس وزراء في فترتين، الفترة الاولي من ١٩٧٤م الي ١٩٧٧م، والفترة الثانية من ١٩٩٢م وحتي اغتياله عام ١٩٩٥م، حينما اغتاله إسرائيلي متطرف.

١٠. **دينس روس:** عمل مبعوثاً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بين عامي ١٩٨٨م - ٢٠٠٠م، وعمل خلالها مع الرئيس جورج بوش الأب لأربعة أعوام، ثم لثمانية أعوام مع الرئيس بيل كلينتون.
١١. حسين أبو شنب: **الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي (الرأي والرأي الآخر)**، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥ م، ص ٦٦.
١٢. أحمد محمد السبد: **السلام إلى أين**، جريدة الاهرام، الخميس ١٩٩٣/٩/٢٣ م، العدد ٣٩٠٠٧.
13. Dennis Ross: The Missing Peace The Inside Story Of the Fight for Middle East Peace, Washington, Institute for Near East Policy, 2005, P49-50.
١٤. مصطفى البرغوثي: **ما بعد أوسلو**، ط١، رام الله، آذار / مارس ١٩٩٨م، ص١٤-٣٠.
١٥. قيس عبد الكريم وآخرون: **الطريق الوعر**، ط١، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧ م، ص ١٧٦.
١٦. كلايتون سويشر: **حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، ط ١**، ترجمة رضوان زيادة وصفوان عكاشى و محمد شحادة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩ م، ص ٢٥.
١٧. قيس عبد الكريم وآخرون: **القبضة المثقوبة، نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية من مجيء نتنياهو إلى برتوكول الخليل**، ط١، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٢٠٣-٢٠٤.
١٨. محمد اشتية: **الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية**، ط ١، للمجلس الأعلى الفلسطيني للتنمية "بكدار"، رام الله، ١٩٩٩ م، ص ١٢-١٣.
١٩. قيس عبد الكريم وآخرون: **خمس سنوات علي اتفاق أوسلو**، ط١، التقدَّم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٩-٢١.
٢٠. سميح فرسون: **فلسطين و الفلسطينيون**، مرجع سابق، ص ٥٣٨- ٥٤٥.
٢١. زياد أبو عمر وآخرون: **قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي غزة وأريحا أولاً**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس – الضفة الغربية ١٩٩٣م، ص ٣٣، انظر المادة (٥) للنص الكامل لإعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، ١٩٩٣/٩/١٣م.

٢٢. قيس عبد الكريم وآخرون: **الدولة المستقلة والسيادة الوطنية**، ط ١، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١٨١-١٨٣.

23. Nasser Aruri: **U.S Policy Towards the Arab-Israeli Conflict in Amira Hmadi: the U.S and the Middle East** ,State University, New York 1993**.**

٢٤. تيسير خالد: **نهاية المرحلة الانتقالية واستحقاق إعلان السيادة، الدولة المستقلة والسيادة الوطنية**، ط ١، شركة دار التقدم العربي للصحافة والنشر، بيروت، ١٩٩٩ م، ص ١٨٤-١٨٧.

٢٥. http://www.alzavtouna.net/arabic/?c=199&a=39516 (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في ٢٠٠٧/٦/٦م).

٢٦. خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونجرس الأمريكي في **تسويق وترتيب أحادية السيطرة على العالم** من خلال عملية السلام ممنهجة ومعدة بدقة في ١٩٩١/٣/٦م لانطلاق مؤتمر مدريد للسلام.

٢٧. د. منير محمود بدوي السيد " **تداعيات النظام الدولي الجديد علي مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي"**) http://hawariboumadian 1520.maktoobblog.com

٢٨. جمال على زهران: **قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م، ص١٢ – ١٣.

٢٩. زهير دياب: لقاء أجراه الصحفي في قناة الجزيرة الفضائية سامي حداد بعنوان **(إسرائيل والتلاعب علي المسارات والتفاوضي مع العرب)** في يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/٦/٢ م.

٣٠. دينيس روس: **الشرق الأوسط**، العدد ٩٤٥٥، بيروت، ١٧/ أكتوبر/ ٢٠٠٤م.

٣١. مجدي حماد: **نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي – الصهيوني**، ط١، مركز دراسات

٣٢. جميل العبادسة: **الخروقات الإسرائيلية لاتفاقات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية**، ط١، الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة إصدارات البنك الوطني للمعلومات، رام الله، ٢٠٠١م، ص١٤.

٣٣. ياسر عبد ربه: كلمة وزير الثقافة والإعلام، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، رام الله، ١٦- ١٨/٩/١٩٩٩م، ص ٣٤.
٣٤. أحمد مبارك الخالدي: **الحقوق الفلسطينية طبيعية وليست مكتسبة، مؤتمر الخبراء لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، اوراق ومداولات**، رام الله، ١٦- ١٨/٩/١٩٩٩م، ص ٥٩.
٣٥. محمد أبو زيد: **الشؤون الإسرائيلية (مراجعة أولية)، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، اوراق ومداولات**، رام الله، ١٦- ١٨/٩/١٩٩٩ م، ص ٧٣-٧٧.
٣٦. خطاب باراك إبان فوزه بالانتخابات " BBC١٨" آيار (مايو) ١٩٩٩م، http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/monitoring/346507.stm.
٣٧. سويشر، حقيقة كامب ديفيد، ص ٨٩.